

## تعبة الرأي العام كوسيلة من وسائل الدفاع الوطني

الأستاذ الدكتور يوسف تمار

كلية علوم الإعلام والإتصال-جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط/ الجزائر

### Résumé :

La question de l'opinion publique est cruciale face aux menaces sous toutes ses formes, et la question de sa mobiliser fait partir des principes fondamentaux du travail des systèmes politiques modernes, en plus de son rôle dans la stabilité de la société dans ses divers systèmes, et par conséquent, la re-cherche à cet égard de-vrait être une priorité que nos scientifiques et décideurs politique, devraient prendre au sérieux la nécessité de faire face à la situation actuelle de l'Algérie, car les risques et menaces sont nombreux et variés et la mobilisation de l'opinion publique algériens devient chose urgente, pour au moins les raisons que nous invoqueront dans cette tentative et nous sommes conscients qu'il faut plus qu'un article, mais un laboratoire de recherche pour examiner la stratégie de mobilisation Et incorporé L'opinion publique algérienne pour le soutien et la participation et faire face à ces différents dangers et maux.

### The key words:

Opinion publique, mobilisation, menaces et types de menaces, stabilité, éducation, confrontation.

### ملخص:

قضية الرأي العام قضية محورية في مواجهة التهديدات بمختلف أشكالها، ومسألة تعبته من أساسيات عمل الأنظمة السياسية الحديثة، علاوة على دورها في استقرار المجتمع بمختلف أنظمتها، وعليه فإن البحث في هذا الشأن من بين الأولويات التي ينبغي على الدارسين وصناع القرار عندنا أخذها بالجدية اللازمة لمواجهة ما تواجهه الجزائر حالياً، فأوجه المخاطر كثيرة والتهديدات متنوعة والحاجة إلى الرأي العام للمساندة ملحة ومطلوبة وضرورية للأسباب التي أتينا عليها في هذه المحاولة ونحن على دراية أن الأمر يحتاج أكثر من مجرد مقال، بل مخبر بحث للنظر في إستراتيجية التعبته وتجنيد الرأي العام الجزائري في المساندة والمشاركة، وفي مواجهة مختلف تلك المخاطر والأوجاع.

### الكلمات المفتاحية:

الرأي العام، التعبته، التهديدات وأنواعها، الاستقرار، التنشئة، المواجهة.

## تعبئة الرأي العام كوسيلة من وسائل الدفاع الوطني

### مقدمة:

كل دولة بحاجة لحماية أمنها وأمن مواطنيها، إلى إستراتيجيات متنوعة لا تقتصر فقط على قواتها النظامية كما قد يعتقد البعض، لأن هذه الأخيرة قد لا تكون كافية في مواجهة بعض التهديدات على شاكلة الفتن الباطنية والمعتقدات البالية والفوضى بأشكالها المختلفة التي تنخر المجتمع من أعماقه وتتغلغل في نفوس المواطنين فتصيبهم بالكرهية إزاء كل رموز الدولة ومكوناتها، فإذا وصلت هذه المعتقدات إلى الرأي العام بمفهومه الواسع، أصبحت خطيرة يمكن أن تهدد سلامة واستقرار الأنظمة المجتمعية، لأن في النظم السياسية الحديثة، لم تعد السلطة السياسية وحدها هي القوة المؤثرة في استقرار النظام السياسي وتحقيق أهدافه، بل ظهر الرأي العام بوصفه قوة لها إعتبارها في إتخاذ القرارات، وتحديد السياسات العامة في المجتمع<sup>1</sup>.

إن الأهمية التي أصبح يحتلها الرأي العام أو الشعب بمفهومه السياسي، جعلت منه قوة سياسية تُحسب مواقفه في الخريطة السياسية لأي نظام مجتمعي، فإلى جانب حفاظه على القيم والمعايير الإجتماعية، يساعد الرأي العام على إستمرار الأنظمة الحاكمة في حالة رضاه التام عنها، أما في حالة عدم رضاه عنها، فإنه يعمل على محاربتها وإسقاطها، لذلك تسعى الأنظمة الحاكمة والمؤسسات بالاهتمام بالرأي العام ودراسته للوقوف على إتجاهاته والعمل على إرضائه، حتى يبلغ المساندة التي تحتاجها تلك المؤسسات وتفتح لها الباب لإضفاء الشرعية على قراراتها.

ومن زاوية دراسة الرأي العام من جانبه الأمني، فهي مسألة تكمن في القدرة على التنبؤ بتصرفات الناس عبر دراسة آراءهم واتجاهاتهم إزاء القضايا التي تمس مصالحهم المشتركة وقضاياهم المصيرية، من حيث ما تؤدي إليه من تفادي بعض العواقب الوخيمة.

لقد أصبحت نظرية الدفاع الإجتماعي، من بين أهم المجالات التي تركز عليها السلطة والمجتمع المدني على حد سواء، جاعلة من بين أهدافها الرئيسية، التقليل من فرص الانحراف للأشخاص وتهديد الإستقرار وأمن النظام والمجتمع، وهذا لا يتأتى لها بدون تعاون وتأييد وتفهم للرأي العام.

ونظرا لأهمية العلاقة الحتمية بين أجهزة الأمن والرأي العام، تدفعنا لدراسة والبحث في كل ما يحيط بهذه العلاقة من مظاهر، والتركيز على دور الرأي العام في صنع السياسات المختلفة ومحاولة تحليل هذا الدور للوقوف على مدى اتفاقه أو اختلافه مع الصورة النمطية لتلك الأجهزة.

من خلال هذه المحاولة، نريد أن نلفت الأنظار إلى إشكالية جد هامة مفادها: كيف يمكن أن تكون عملية تعبئة الرأي العام وسيلة من وسائل الدفاع الوطني؟ وكيف يمكن توظيفها في حماية الوطن والمواطن؟.

## 1 - وسائل الدفاع:

نسلم بداية أن كل الوسائل التي من شأنها أن تحمي وتدافع عن التراب الوطني وثوراته ومواطنيه من كل تهديد، يمكن أن تدرج ضمن ما نسميه هنا بوسائل الدفاع.

لكن البعض قرّم هذه الوسائل فيما تقوم به وزارة الدفاع والأمن الوطني والمخابرات فقط .. وحتى أن البعض يعتقد أن المهمة الرئيسية لهذه الأنظمة هي حماية الوطن من التهديدات الخارجية فقط، وهذه في اعتقادنا نظرة ضيقة جداً، باعتبار أن أنواع التهديدات لا تقتصر فقط في عدو أجنبي خارجي يريد إستعمار أرضنا والإستحواذ على خيراتها، علماً أن عالم اليوم، أنتج أنواع جديدة من التهديدات قائمة على المعادلة التالية: تكاليف أقل، خراب أكبر، وعلى هذا أصبحت تلك الأشكال أكثر دماراً مما كانت عليه من قبل، كما أصبح الهدف، هو زعزعت الأنظمة من الداخل وجعلها لا تستقر على حال لأطول مدة ممكنة، فماذا نعني بالأمن بداية؟.

جاء في **موسوعة العلوم الإجتماعية**، أن الأمن الوطني هو «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية» بمعنى النظر في كل أشكال التهديدات التي قد تظهر في الداخل قبل الخارج، فالأمن لا يتم الوصول إليه في هذه الحالة إلا من خلال الدفاع الوطني الذي تشكله مختلف القوات النظامية القائمة في الدولة، وذهب آدم سميث من جهته إلى اعتبار الأمن الوطني هو أهم السياسات التي تتخذها الدولة قبل اهتمامها بالجانب الإقتصادي، لأن توفير الأمن هو السند الحقيقي لبناء الإقتصاد الوطني وفي هذا الصدد يقول: «إن الإختيار بين الدفاع والثروة يستدعي الإنحياز إلى الدفاع»<sup>2</sup>.

إن أصل الأمن هو الدفاع بكل ما يحمله المفهوم من أبعاد وهو يرتبط بوسائل مواتية لكل أصناف التهديدات -أو هكذا ينبغي أن يكون- وباعتبار أن أشكال التهديدات متنوعة ودائمة التطور، ينبغي على وسائل الدفاع بدورها أن تتطور وتتكيف وفقها، فقد تتجلى قضية الأمن الوطني، من خلال الجوانب المتعلقة بتأمين الغذاء والعمل والصحة والتجارة، على العموم يخص توفير الإحتياجات الإنسانية الأساسية، وفي هذا الشأن يرى «باري بوزان» أن مفهوم الأمن الوطني يشمل الأبعاد البيئية والإقتصادية وتليه الحاجات الأساسية للمواطنين<sup>3</sup>.

فالتنشئة بمختلف أنواعها ومراكزها، الأسرة ووسائل الإعلام، والمساجد، والمدارس، والجامعات، والنوادي، والنقابات، والأحزاب السياسية...، التي تعتبرها مؤسسات اجتماعية قبل أن تكون مؤسسات سياسية، كلها هيئات تعمل على حماية الوطن والمواطن من كل ما يمكن أن يتغلغل من عقائد بالية أو أفكار هدامة أو متطرفة، تحتاج إلى وسائل دفاع خاصة تتطابق وطبيعة هذه التهديدات، وهنا نعتقد أن هذه الوسائل تكون على صنفين، صنف يُستعمل لمواجهة أصل التهديد ومنبعه

## تعبئة الرأي العام كوسيلة من وسائل الدفاع الوطني

وروافده، وصنف يوجه إلى تعبئة الرأي العام ضد تلك التهديدات.

أما الصنف الأول من وسائل الدفاع، فتختص به القوات النظامية، أي الأجهزة المكلفة بحفظ الأمن وسلامة المواطن وممتلكاته، ومواجهات كل الإختلال عن طريق القوة والقانون...

والصنف الثاني -وهو الأهم في مقصدنا هذا-، هو التنبؤ أو الإستباقية أو التكيف.. مصطلحات تدل على الإستعداد المبكر لأي بوادر ظهور التهديدات، لأن في هذه المرحلة، تكون الإستراتيجيات أسهل وبتناج أكبر وبتكاليف أقل، علاوة على قطع الطريق لأي تهديد من جذوره وفي بدايته، ولا يتأتى ذلك إلا من إعتبار السلطة السياسية أفراد مجتمعها «في رسم سياساتها، بعد أن تكونت لديها القناعة الكاملة به، وبأنها تستمد قواها وثباتها ووجودها من هذا المجتمع»<sup>4</sup>، والمقصود، معرفة توجهات الأفراد وإحتياجاتهم وتطلعاتهم وطريقة تفكيرهم.. وجعلها جزء من الإستراتيجية السياسية للدولة وهذا من شأنه أيضاً تنمية الثقافة السياسية لدى النشء، ودفعهم للتفاعل والمشاركة في العملية السياسية عن وعي وإدراك معرفي.

أما التعبئة التي نقصدها في هذه المحاولة، هو العمل على إتفاف الرأي العام حول قضية تمسه مباشرة وتهدد كيانه، وتجعله مدركاً لدوره في مواجهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في أن واحد، عن طريق الإقناع والحجة.. مما يخلق نوع من التواصل والشرعية بين الإستراتيجيات التي تضعها السلطة، وعمل الجماعات الاجتماعية.

أما العلاقة بين الدفاع والتعبئة، فهي علاقة تكامل -أو هكذا ينبغي أن تكون- أي أن تكون التعبئة من أهم وسائل الدفاع، هذه العلاقة تحقق عبر مواجهات محددة تتم خلال فترات زمنية معينة لتحقيق هدف محدد، أي ما يمكن تسميته «حملة أو حملات الدفاع والتعبئة»، بهدف تحويل الرأي العام تجاه قضية ما تهمها وتقع ضمن أولوياتها، فالتعبئة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتشكيل آراء مساندة كخطوة أولى في مسار التغيير الذي تنشده منظمات المجتمع المدني، وتهدف من خلالها إلى توسيع دائرة المهتمين بالموضوع الذي طرحه، ثم تعمل على تشكيل قوة ضاغطة تساهم في الوصول إلى المبتغى.

### 2 - أنواع التهديدات:

كثيرة هي التهديدات التي تطوف حول استقرار البلاد وأمنها، بعضها خارجي تتربص به قوى أو أنظمة من خارج البلاد، وقد تكون دول بعينها، وبعضها الآخر داخلي نابع من تفاعل المصالح بين أطراف سواء كانت رسمية أو سرية، ويُعد هذا النوع من التهديدات أكثر خطورة بناء على أنها جزء من المجتمع وطرف في تفاعلاته

المختلفة، وفي بعض الحالات يكون التهديد الداخلي هو الهدف من التهديد الخارجي، أي خلق توتر والبلبلّة والاستقرار، فما هي أنواع التهديدات الداخلية التي قد تهدد أمن سلامة الوطن والمواطن؟.

### الإرهاب والتطرف:

صحيح أن الجزائر قطعت أشواط كبيرة في محاربة الإرهاب وتدعيّاته، مما جعلها تكسب تجربة لا يُستهان بها في هذا الشأن بل أصبحت نموذج يحتذى به في بعض الأنظمة التي تعيش هذه الظاهرة في إتباع سياستها نحو طرق مكافحة الإرهاب والتطرف، يقول الدكتور فتحي بولعراس في نجاح الجزائر للتصدي لظاهرة الإرهاب، «على الرغم من انتشار التهديدات الإرهابية العابرة للحدود في شمال إفريقيا، لم تشهد الجزائر عمليات إرهابية كبرى منذ حادثة إختطاف الرهائن في عين أميناس عام 2013، حيث تمكنت الجزائر من ترسيخ حالة السلم الأهلي، وتطبيق نموذج ناجح للمصالحة الوطنية، وإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، ونظم مراقبة الحدود مع دول الجوار، بالإضافة إلى ميراث المساة الوطنية، حيث تحولت العشرية الحمراء إلى رادع سيكولوجي يُثني الشباب والمراهقين عن مجرد التفكير في ذلك»<sup>5</sup>.

ورغم ذلك، فإن جزء كبير منه في إعتقادنا، يعود إلى التعبئة الجماهيرية التي نجحت في تحسيس الرأي العام بمساوئ ظاهرة الإرهاب وإنعكاساته السلبية على كل أوجه الحياة في البلاد، وأن هذه الظاهرة ليست خاصة بفئة معينة أو جهة معينة، بل تداعياتها إنزلقت على كل فئات المجتمع مهما كانت إنتماءاتهم، كما كان لوسائل الإعلام بمختلف أصنافها الدور الكبير أيضاً في تنمية الوعي الموضوعي بخبايا هذه الظاهرة ومن يقف وراءها، علاوة على تبيان مختلف النتائج الكارثية لها، وأن المبتغى منها ليست بناء الدولة الإسلامية كما يدعي من يمارسها، بل هي إجماع هدفه خلق البلبلّة والاستقرار حتى يتسنى لها النصب والثراء غير القانوني وغير الشرعي خدمة لأجندات داخلية وخارجية، فأصبح الرأي العام أكثر وعياً لمال هذه الظاهرة وقطع النسيج الذي كان بينه وبين بعض الحركات المزيفة، مما جعل الإرهاب، يخسر أهم سنده في الإنتشار وهو الرأي العام الجزائري.

صحيح أن على الدولة بالأساس تحمل مسؤولية الوقاية من الإرهاب ومكافحته وإدارة عواقب العمليات الإرهابية وكذلك مسؤولية إحترام وحماية حقوق الإنسان، لكن الدولة تحتاج أيضاً إلى دعم المجتمع المدني والصحافة والإعلام والقطاع الخاص ومجتمع الأعمال ...، للتمكّن من التغلب على الإرهاب وتداعياته<sup>6</sup>.

## تعبئة الرأي العام كوسيلة من وسائل الدفاع الوطني

المساس بالعقيدة الدينية للشعب الجزائري:

من البديهي أن نقول أن الشعب الجزائري مسلم في عقيدته وأبعاده الحضارية، وقد إنعكس ذلك على ثقافته وتقاليد وأعرافه، مما جعل منه شعب متدين \*، الشيء الذي ينعكس بالضرورة على سلوكياته المختلفة، هذا النزاع الذي تستغله اليوم جهات عديدة من الداخل أو من الخارج، لتحقيق مآربها الإستراتيجية، والمتمثلة أساساً في تقويض الأمن والإستقرار وتماسك المجتمع ووحدة المذهبية.

ولقد تصدت الدولة الجزائرية منذ ظهور هذه الطوائف، لعملها تحت شعار متابعة ومراقبة ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين وعدم المساس بالعقيدة الإسلامية للجزائريين، وضرورة المحافظة على الوحدة الدينية للمجتمع الجزائري المسلم باعتبارها من أولويات الأمن القومي الجزائري، فقد جرم العديد من الأفعال التي تشكل إعتداء على المقدسات الدينية سواء في قانون العقوبات أو في قوانين خاصة باعتبار أن المقدسات الدينية تشكل تراثاً مشتركاً للإنسانية<sup>7</sup>.

وقد حذر وزير الشؤون الدينية والأوقاف السابق محمد عيسى من وجود أكثر من 100 طائفة ومذهب في الجزائر يريدون «تقسيم الجزائريين طائفيًا»، منها على سبيل المثال الطائفة الأحمدية القاديانية، الحركات الشيعية، الطائفة «الكركية» و«التكفيريين» و«القرآنيين» و«المدخلية»، بالإضافة إلى نحلة «الدعوة والتبليغ» و«اليوم الآخر» و«المسيحية الإنجيلية» ومؤخراً ظهرت نحلة «المعمدنية»...، كل هذه الطوائف تتغذى من الضعف العقائدي لبعض الأفراد ويصبحون فريسة سهلة المنال لإعتناق مبادئ وعقيدة هذه الطوائف، كما تتغذى هذه الطوائف من جهة أخرى على غياب رؤية واضحة لعمل السلطة والقائمين عليها لأعمالها وقواعدها العقائدية، إما عن جهل أو الإستهانة بخطورتها وبخاصة على المدى الطويل.

أما التهديدات الخاصة بالحركات المتطرفة، فهي بحق تهديد فعلي تعيشه الجزائر، وبخاصة من موقعها الإستراتيجي والتاريخي الذي جعل منها محل محاولات كثير لتوغل تلك الحركات وأفكارها الهدامة، فهي تدعو إلى التطرف والتكفير والقتل والإرهاب وهدر الدماء...، كأساليب نشر منطقها الإرهابي، على سائر البشر، ويمثل هذا التوجه الجماعات الجهادية والحركات الإرهابية المتطرفة مثل تنظيم القاعدة وتنظيم داعش... وغيرها من الحركات القائمة على التعصب الديني والثقافي والإجتماعي.

وختاماً، التطرف عَرَضَ لمرض، وإذا كنّا جادين في معالجته، علينا تجفيف منابعه الأولى وقطع جذوره الغائرة في التربة المجتمعية، فالتطرف أساسه عقيدة تدفع صاحبها إلى إعتقاد تملك الحقيقة المطلقة وبأن الآخرين على باطل، وهذا أساس المرض، لذلك ينبغي إتخاذ خطوات وقائية منهجية لمعالجة الظروف الكامنة التي تدفع

الأفراد إلى التطرف والإنضمام إلى الجماعات المتطرفة، بداية من تعبئة الرأي العام لخطورة الظاهرة وإطلاعه بأهدافها الخفية، وأنه المعنى الأول بإنعكاساتها السلبية.

### أفكار تدعو إلى الانفصال (الحركات الانفصالية):

رغم أن الحركات الانفصالية ليست موجودة بالفدر الذي يرقى إلى تهديد كيان الدولة ووحداتها الترابية في الجزائر، لكنها تبقى في المخطط الأمني والتعبوي لسياسة الجزائر في هذا المجال، من استراتيجياتها الأمنية ومخططات قواها النظامية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي، بخاصة إلى تلك التي تحاول نشر الفكر الانفصالي من الخارج معتمدين في ذلك على بعض الثقافات والمناطق في الجزائر، وفي هذه النقطة بذات ظهرت تعبئة الرأي العام الجزائري بشكل قوي حيث لم تجد الأفكار الانفصالية حسب إعتقادنا صدى كبير في أوساطه، مما جنب البلاد تهديد خطير تعيشه الكثير من الدول.

ليس هناك نظام أو دولة في منأى عن بروز الحركات انفصالية، فقد تتعدد من حيث طبيعتها لكنها تشترك في هدف واحد هو إنفصال عن الدولة الأم، وعلى هذا فهي تُعد من التهديدات الفعلية وجب أخذها بعين الإعتبار في السياسة الأمنية برمتها، من بينها تعبئة الرأي العام وتنشئته على الوحدة الترابية والفكرية والعقائدية، وتنمية روح الإنتماء إلى الدولة الأم، لأن تجنيد الرأي العام وتعبئته، من الوسائل الناجحة لقطع الطريقة لأي محاولة توغل أفكار انفصالية في نظام ما، ففوة الحركات الانفصالية ليست في إستراتيجيتها أو في وسائلها، بل في مدى توغلها وتقبلها من طرف الرأي العام، فهي تستمد قوتها منه حيث تجد المساندة اللازمة لبلوغ أهدافها.

### الإجرام المنظم:

تُعتبر الجريمة بمختلف أشكالها وأنواعها، من أخطر التهديدات التي تواجه مصالح، وسلامة، أمن الأفراد والمجتمعات، وهذه الجريمة وإن كانت تُرتكب في الماضي بوسائل بسيطة، وفي حدود جغرافية معينة، فقد شهدت في عصرنا الحالي تطور كبير أملتته تطور المجتمعات البشرية وتعقد نظم حياتها ومعاملاتها ولا سيما ما أفرزته المجتمعات الصناعية الحديثة من تشابك للمصالح الإقتصادية والتجارية تجاوزت الحدود الوطنية للدولة، فانتقلت الجريمة من البساطة والعفوية إلى التنظيم الدقيق الذي يتصف بالترتيب والإعداد الذي لم يعد محصوراً في مكان واحد ولا في مدينة واحدة ولا في دولة واحدة، فأصبحت أكثر تنظيماً وأكثر تأثيراً أيضاً، كما أصبح عملها أكثر قساوة وأثارها أكثر عمقاً، وأصبحت تنعت بالجريمة المنظمة أو الجريمة العابرة للقرارات كناية على أنها لم يصبح حدود إجرامها محلية فقط بل المجتمع الدولة هو مجال تحركها.

يرى واران أوهني WAREN OHNEY أن الجريمة المنظمة ليست نوعاً خاصاً من النشاط، بل هي تقنية للعنف كما يعرفها الفقيه والرعب والفساد ولها القدرة

## تعبئة الرأي العام كوسيلة من وسائل الدفاع الوطني

على دخول أي عمل أو صناعة لتحقيق أرباحا كبيرة، باعثها الأساسي إقامة وضمان احتكار بعض الأنشطة التي تحقق أرباحا طائلة<sup>8</sup>.

أما المشرع الجزائري، فقد عرّف الجريمة المنظمة على أنها «كل جمعية أو إتفاق مهما كانت مدته وعدد أعضائه تشكل أو تولف بغرض الإعداد لجناية أو أكثر أو لجنة أو أكثر معاقب عليها بخمس سنوات حبسا على الأقل ضد الأشخاص أو الأملاك تكون جمعية الأشرار وتقوم هذه الجريمة بمجرد التصميم المشترك على القيام بالفعل<sup>9</sup>.

وببساطة تُعرف الجريمة المنظمة، على أنها الإصطلاح الذي توصف به الظاهرة الإجرامية حين يكون من خلفها جماعات معينة تستخدم العنف أساساً لنشاطها الإجرامي<sup>10</sup>.

إن الجريمة المنظمة تشكل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، وتمثل هجوماً مباشراً على السلطة بمختلف أشكالها التنظيمية، بل تتحدى سلطة الدولة نفسها، وهي تهدم المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتؤثر أيضا على النسيج الاجتماعي لعادات وتقاليد وأعراف المجتمع، فتزيد الهوة بين الطبقات الاجتماعية وتعمل على خلق نوع من الخلل في ذلك، وتضعفها مسببة فقداننا للثقة في العمليات الديمقراطية، وهي تخل بالتنمية، وتحرف مكاسبها عن اتجاهها الصحيح وتلحق الضرر باليات التنمية وسياساتها، فتتحرف عن مسارها وتبقى حبيسة الوضع المتخلف، ولقد ساعدت الظروف والتغيرات العالمية على زيادة حجم التنظيمات الإجرامية عبر الدول وخاصة في ظل العولمة الاقتصادية وثورة الإتصالات والمواصلات وانعكس ذلك على زيادة أنواع الأنشطة التي تمارسها العصابات الإجرامية عبر الدول.

«ولعل أهم الأنشطة الواقعة في سياق الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المتاجرة غير المشروعة في المخدرات والمؤثرات العقلية، تهريب السلع والبضائع وخاصة ذات القيمة كما هو الحال بالنسبة للقطع الأثرية، المتاجرة غير المشروعة في السلع، الهجرة غير الشرعية والمتاجرة في البشر بغرض إستغلالهم في الدعارة والسخرة، لاسيما النساء والأطفال، بشكل يندى له الجبين»<sup>11</sup>.

إن الجزائر كغيرها من الدول، تعاني من أخطار الجريمة المنظمة والتي إستفحلت بسبب الوضع الأمني التي مرت به خلال العشرية السوداء، وما صاحبها من إختلالات أمنية واقتصادية وإجتماعية، مما جعل الجزائر بلداً خصباً تفرّخ فيه مثل هذه الجرائم التي تتألم والظروف غير المستقرة للبلدان، وعليه فإن تعبئة الرأي العام الجزائري ضد الجريمة المنظمة بكل أشكالها، تستوجب على هذا الأساس، أن كل آلية ذات

صفة رادعة تستخدمها الدول في هذا الشأن أن تتضمن فهماً وإدراكاً واعياً للخطورة الكبيرة التي تمثلها هذه الجريمة والتي تتأثر بها بكل تأكيد الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية، كما تستهدف هذه المنظمات الضعف البشري وتستفيد منه كرهاً، وعلى هذه النبرة يمكن أن تلعب السلطة نغمتها الحربية أي تجنيد الرأي العام للتصدى لها ولأعمالها الإجرامية.

### 3 - الرأي العام:

لماذا حديثنا يدور حول الرأي العام بالذات؟ لقد أثبتت دراسات كثير في حقول العلوم السياسية والإعلام، أن من بين أهم مكونات النظام هو الرأي العام، أي أن هذا الأخير هو الغاية والوسيلة في نفس الوقت لكل أعمال وتصرفات السلطة، ومن جهتها تعمل هذه الأخير على إقناعه قصد إكتمال شرعيتها وشرعية قراراتها، ومن جهة آخر يُعد الرأي العام وسيلة، أي الدرع الذي يمكن من خلاله التصدى لأي محاول زعزعت النظام بمختلف أشكاله، فهناك رؤى متزايدة بأنّ الرأي العام يشكّل طرفاً فاعلاً وشرريك في مكافحة الآفات، فأفراده ليسوا مجرد ضحايا سلبيين لأنشطة تلك المنظمات والطوائف، بل مصدر تقوية إستراتيجيتها وتوغلها أكثر في النسيج الإجتماعي للمجتمع.

فالرأي العام يُعدُّ بالغ الأهمية، بالنسبة للسياسة الأمنية، للأسباب الآتية:

أ- هو معيار لتقييم ناجعة أو فشل السياسة الأمنية، فعلى السلطة أن تتعرف على الإيجابيات والسلبيات فتدعم الأولى وتُعالج الثانية، فالرأي العام بحاجة إلى هذا التنبؤ للسير في اتجاه تلك السياسات ويدعمها.

ب- التعرف على اتجاهات الرأي العام وإهتماماته، يساعد على تسهيل عمل القوات النظامية وأجهزة التنفيذ، من ممارسة عملها والنظر في تطوير أساليبها حتى تكون أكثر فعالية ونجاح.

ث- ولما كانت من مهام الأجهزة الأمنية، العمل على محاولة تغيير سلوك الجماهير في الإتجاه الذي يساعدها في أداء مهامها في المجتمع، ينبغي عليها أن تهتم بمخاطبة الرأي العام والحصول على ثقته وتأييده لها، بمعنى أنه إذا أرادت أجهزة الأمن من الجماهير أن يتعاونوا معها في مكافحة الجريمة ومنعها، ينبغي عليها أولاً أن تهتم بخلق رأي عام مؤيد لها يستنكر الجريمة في كل صورها، وعندئذ يكون من السهل تحفيز الجماهير على ترجمة هذا الرأي إلى سلوك متعاون مع أجهزة الأمن.

ج- صورة الحكومة ومن وراءها الدولة، تهتز وثقة الجماهير بها تضعف إذا اضطرب الأمن وإختل النظام، بإعتبار أن أجهزة الأمن جزءاً من السلطة التنفيذية، وأداة من أدوات الدولة في فرض سيادة القانون وحفظ الأمن العام والنظام.

## تعبئة الرأي العام كوسيلة من وسائل الدفاع الوطني

د- يمكن دراسة الرأي العام من خلال التعرّف وبعمق على تقاليده وعاداته التي تولد إيجاباته إزاء القضايا الأمنية المختلفة وموقفه منها، وقد يسمح ذلك من التعديل من تلك العادات والتقاليد بما يتماشى وسياسية الدولة في هذا الشأن، فنقول هذا ونحن نعلم أن المسألة ليست بالسهولة التي قد تبدو للوهلة الأولى، فقد يتطلب ذلك مدة طويلة وبمشاركة المؤيد للجريمة أو المناهضة لرسالة أجهزة الأمن وبالإشتراك مع رجال السياسة والإجتماع والاقتصاد والتعليم والتربية والأخصائيين النفسانيين.. وعلى رأس كل ذلك تسخير وسائل الإعلام (الثقيلة على وجه الخصوص) للعمل من أجل ذلك.

### 4 - وسائل التعبئة:

إن المداخل الأمنية وحدها في مكافحة والتصدي للظواهر السابقة، باتت عديمة الجدوى والفائدة بسبب تركيزها فقط على الأساليب الإكراهية في التصدي للإرهاب، فالإرهاب ظاهرة إجتماعية متعددة الأوجه والأبعاد، يتطلب علاجها مقاربة تأخذ في الإعتبار كل مكونات الظاهرة، من جهة وتحسيس الرأي العام أن الظاهرة تمس الجميع دون إستثناء كعمل إستباقي للوقاية من كل أنواع التهديدات بسد الأبواب أمام أهداف المنظمات والجماعات التي تعمل في إطار غير الشرعي وغير القانوني.

تختلف وسائل تعبئة الرأي العام من مجتمع إلى آخر ومن قضية إلى أخرى، كما تتحدد هذه الوسائل بالقدر الذي يمكن أن تأثر الوسيلة على الرسالة المرجو إيصالها للرأي العام لتعبئته إزاء القضايا التي أتينا عليها سابقاً، فإذا كانت وسائل الإعلام الجماهيرية من بين أهم وسائل التعبئة لما لها من قدرة على التأثير على الرأي العام، فإنها ليست الوحيدة التي يمكن تسخيرها لهذه المهمة، فالقضية برمتها قضية إتصال وتواصل، أي عندما يكون التواصل مبنياً على أسس صحيحة ويأخذ بعين الإعتبار السياق والفترة الزمنية فإنه يشكل العمود الفقري لمقاربات التعبئة الجماهيرية الرامية إلى الوقاية من الإرهاب ومقاومة الراديكالية والتطرف المؤدبين إليه، بيد أنه توجد مخاطر ضمنية لعملية الإتصال: فعندما يكون الإتصال ضعيفاً أو قليلاً يمكن أن يزيد من مخاوف المواطنين والعكس صحيح، فالإفراط فيه والإستعمال غير المدروس للمعلومات يمكن أن يهدد القدرة العملية للقوات النظامية، وقد يؤول الإتصال غير المناسب أو المتهور مع الرجال أو النساء إلى الإضرار بالعلاقات بين هذه المؤسسات وأفراد المجتمع.

وطالما أن القوات المسلحة هي جزء من الشعب، يجب أن يلم الشعب بنظمها وقدراتها وكفاءتها ومدى إستعدادها وتطورها، وأن يتعرف من خلال وسائل الإعلام الجماهيرية على حجم المخاطر والتحديات المحيطة بالدولة والشعب، خاصة في حالات تصاعد التوتر والأزمات التي تستدعي إستخدام القوات المسلحة.

كما يمكن الإستعانة في كل ما سبق، بوسائل الإعلام الجماهيرية من تلفزيون

وإذاعة ومواقع الأنترنت، لأنها تُعد من بين أهم الوسائل المستعملة وبنجاح في تعبئة الرأي العام، فهي الوسيط الأمثل بين الشعب والسلطة الحاكمة، فمن جهة تُعبر وسائل الإعلام الجماهيرية، على تطلعات السلطة السياسية عن طريق عرض وتقييم سياساتها المختلفة، ومن جهة أخرى إيصال تطلعات الرأي العام وإنشغالاته إلى السلطة الحاكمة، هذا الدور جعلها من أكثر الوسائل إستعمالاً في التأثير على الرأي العام، فقد شبه هارولد لاسويل المجتمع بالهرم حيث يوجد الحكام وهم الصفوة في قمة الهرم بينما يوجد الرأي العام في القاعدة أو جماهير الشعب حسب تعبير لاسويل، أما وسائل الإعلام فهي تقع في وسط الهرم كحلقة وصل بين الطرفين.

من المؤسف أن نقول أن وسائل الإعلام عندنا، لا زالت بعيدة عن هذا الدور الحساس أي تعبئة الرأي العام الجزائري في مواجهة المخاطر والتهديدات السابقة الذكر، رغم ما حققته من نجاحات سابقة في مكافحتها للإرهاب، لكنها تقوم بذلك بشكل سطحي وضعيف، فهي تنقل الأخبار والمعلومات بطريقة لا تعكس بصدق الواقع الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الذي تدور فيه الأحداث، مما يترك المجال واسعاً للطرف الآخر للعب هذا الدور ومنه توجيه الرأي العام إلى الوجه غير الصحيح، يقول الدكتور سعيد ملاح في هذا الشأن «عندما لا تقوم وسائل الإعلام بالدور المنوط بها.. فإن الرأي العام يلجأ إلى وسائل واليات غير سليمة وقد يترجم ذلك إلى أنماط وسلوكات معينة»<sup>12</sup> ليست في صالح إستقرار النظام وديمومته، والأخطر من ذلك، فقد لا يبالي بمساندة السلطة في محاربتها الأقات بمختلف أشكالها، فيبقى محايد إزاءها ونقول أن موقفه هذا سلبي.

## 5- تلقیح الرأي العام:

نقصد بكلمة التلقيح في هذا الإطار، تزويد المواطن بالمناعة الضرورية التي تقيه من معانقة الأفكار والسلوكات غير السوية التي يتطرف عبرها، وذلك عبر تثقيفه وتوعيته بحقائق وطنه الذي يعيش فيه وحقائق المجتمع الذي يرتبط مصيره به وتزويده بأنواع الغذاء الوجداني والنفسي الذي يبعث على الأمل ويكون حافزاً لمساندة السلطة في محاربتها للتهديدات التي تحيط به وبمجتمعه.

ويقابل المفهوم السابق في علوم التربية وعلم الاجتماع والإعلام، مصطلح التنشئة بمختلف أنواعها، أهمها التنشئة السياسية التي تعني تلك الأداة الاجتماعية التي تضم جميع أساليب وطرق التلقين السياسي وغير السياسي التي تمارس على الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر مختلف مراحل حياته عن طريق مجموعة من المؤسسات المختلفة، إن تنشئة الرأي العام، من بين أهم الوظائف التي ينبغي على السلطة إدراكها والعمل بها، ذلك أن كل شراراتها وكل سياستها تتوقف على مدى مساندة الرأي العام لها، ليس هذا فقط بل تجعل منه حصناً منيعاً للتهديدات التي تترقب المجتمع وبناءه، ويكون ذلك على مستويين:

## تعبئة الرأي العام كوسيلة من وسائل الدفاع الوطني

### المستوى الأول:

تفعيل وتعزيز دور مؤسسات التنشئة السياسية الرسمية منها وغير الرسمية، ونقصد بذلك الأسرة، المدرسة، الجامعة، المسجد، النوادي، الجمعيات وكذلك وسائل الإعلام والأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في هذا الصدد، وذلك عن طريق إيجاد نوع من الخطاب التعبوي الذي يتماشى وإستراتيجية مواجهة التهديدات السابقة، كما ينبغي على هذه المؤسسات أن تعمل أكثر في تنمية إحساس الفرد أن ما يجري حوله في المجتمع، يعنيه بالدرجة الأولى وأن مخاطره قد تمس كيانه بطريقة أو بأخرى.

### المستوى الثاني:

يكون على مستوى الفرد المواطن بذاته، أي في تحديد مواقفه وإتجاهاته إزاء ما يحدث في المحيط الذي يعيش فيه، وقد يتوقف ذلك على ما يجده من تعليمات وتوجيهات ومعارف تُصحح له معتقداته وتوجهه إلى المبتغى المطلوب، فهي عملية مألوفة بقواعد سياسية وإجتماعية وثقافية عن طريق تزويده بالمعلومات والحقائق والبيانات التي تزيد معرفة الأفراد بمجريات الأمور مما يساعد على تحقيق المزيد من القدرة لدى الرأي العام على الفهم والحكم الصحيح على القضية أو قضاياها، أو ما يسميه الخبراء بالتنشئة الوجدانية.

إن عملية تلقيح الرأي العام متعدد الوسائل، لكن ينبغي أن يكون لقاحه واحداً، حتى لا تتناقض مواقفه واتجاهاته إزاء ما يحدث في مجتمعه من مخاطر، والبداية تكون حسب اعتقادنا من تهيئة الأذهان لها ومحاولة التأكد من وعي الرأي العام بفائدتها والغرض الحقيقي منها، فالحجاجة *L'argumentations* وبمختلف أشكالها على سبيل المثال، هي من بين أهم الإستراتيجيات التي يمكن الإعتماد عليها في تلك العملية الإقناعية ويتأتى ذلك من خلال مختلف البرامج التعليمية وما تقدمه وسائل الإعلام كمضامين إقناعية في هذا الإتجاه.

وإذا حاولنا تلخيص فوائد تلقيح الرأي العام ليكون ذرع التهديدات بمختلف أنواعها، فإننا نقول مع الباحث إحسان محمد الحسن<sup>13</sup>، أنها:

- تعميق الوعي الإجتماعي والسياسي عند الأفراد والمجتمعات.
- تشجيع الأفراد على الإلتزام بالقيم والممارسات الإيجابية والتخلي عن الممارسات السلبية.
- ترشيد الأفراد والجماعات على حسن الربط بين البرنامج والأهداف.
- ضرورة الإلتزام بالفكر الأيديولوجي لقيادة الدولة والمجتمع.
- اليقظة والحذر من أخطار الغزو الثقافي الأجنبي.

### الخاتمة.

لقد أردنا من خلال هذه المحاولة، الوقوف على أهمية تعبئة الرأي العام كإستراتيجية دفاعية فعّالة في مجابهة التهديدات التي قد تهز كيان المجتمع، ونحن نعتقد أن تعبئة الرأي العام ليست ملفاً أمنياً فقط ولكنه يحتاج إلى إشراك الجميع من أجل محاربة نشر وترويج الأفكار المنحرفة، ولن يتأتى ذلك حسب إعتقادنا دائماً إلا من خلال نقاش جاد تشارك فيه مختلف القطاعات وليس الإكتفاء بالمضايقات الأمنية، التي أثبتت الجارب أنها غير كافية علاوة على تكاليفها الضخمة.

لقد حان الوقت لتوجيه عناية المختصين لتولية إهتمامهم أكثر لهذا المنفذ، إلا أن المشوار أمام هذه المواجهة يبقى طويلاً ينسم بالإستمرارية وعدم الإنقطاع أو التراخي.

- 1 الحسن، حسن، الدولة الحديثة إعلام واستعلام. بيروت: دار العلم للملايين، 6891، ص 60.
- 2 نقلاً عن: محمد شلي، «الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة» من أعمال الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 4002، ص 751.
- 3 جمال الدين بوزغابة، مفهوم الدفاع والأمن الوطنيين، من أعمال الأيام الدراسية البرلمانية الثانية حول الدفاع الوطني، أيام 11 - 21 و 31 / 01 / 3002، ص 99.
- 4 سعد بن سعود بن محمد بن عبد العزيز آل سعود، الإتصال السياسي في وسائل الإعلام وتأثيره في المجتمع السعودي، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام والدراسات العليا قسم الإعلام، المملكة العربية السعودية، 6002، ص 50.
- 5 فنجي بولعراس، (الدرس الجزائري في تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب)، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 نوفمبر 7102،  
moc.eauerutuf//:sptth
- 6 (الجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا: القرار عدد 07 / 5 "الشركات بين القطاعين الخاص والعام في مقاومة الإرهاب"، مدريد 03 نوفمبر 7002، ص 08.
- \* يقدر عدد النصارى القاطنين بالجزائر اليوم بأقل من 02 ألفا حسب إحصائيات غير رسمية، أي ما يقدر بـ 5.0 با لمئة من عدد السكان (24 مليوناً)، وبمكنا القول بأن هذا العدد يعتبر من بين الأضعف مقارنة بباقي الدول العربية والإسلامية.
- 7 وليد قحطاح، جرائم الإساءة للمقدسات الدينية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون الجنائي، جامعة العربي التسي: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 8102، ص 80.
- 8 ud sétisrevinu'1 : cebéuQ ,esinagro emirc el ,RUEDORB luaP naeJ 8  
50 p ,1002,noitidé eme4,imituocihC a cebéuQ
- 9 القانون 51/40 المعدل والمتتم لقانون العقوبات الجزائري 651/66 الصادر في 80 جوان 6691 المتضمن قانون العقوبات.
- 01 محمود شريف بسبوي، الجريمة المنظمة عبر الوطنية. لبنان: دار الشروق، 4002، ط1، ص 11.
- 11 عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: القانون العام، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 7102، ص 4.
- 21 السعيد ملاح وباية بن جدي، (الرأي العام والسياسة العامة: قراءة في طبيعة العلاقة وآليات تأثير الرأي العام في السياسة العامة) مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 21، دون سنة النشر، ص 502.
- 31 إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، التنشئة السياسية وقنواتها الفكرية والتربوي، العراق: مطابع جامعة الموصل، 4891، 522.